



مشاورة متعددة الأطراف في المنطقة الأفريقية بشأن حالة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية  
المجال المواضيعي 2: حماية المهاجرين من خلال تدابير الحوكمة الحدودية القائمة على الحقوق (معالجة أهداف الميثاق العالمي  
للحجرة 4 و8 و9 و10 و11 و13 و21)

### تقرير موجز

المقرر: السيدة ثاندي موابي فيادسن

القيادة المشتركة: المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسيف

الاثنين، 5 يوليو 2021

## 1. مقدمة

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، بالتنسيق مع شبكة الأمم المتحدة للهجرة (شبكة الأمم المتحدة) ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل مشترك مشاورات لأصحاب المصلحة بشأن حماية المهاجرين من خلال تدابير حوكمة الحدود القائمة على الحقوق مع جميع الأطراف ذات الصلة. أصحاب المصلحة من أجل مشاركة ومشاركة شفافة وشاملة ومتنوعة وذات مغزى من المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة ومراجعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في أفريقيا. تمت هذه المشاورات مع أصحاب المصلحة على أساس مواضيعي تحت رعاية شبكة الأمم المتحدة ، مع تكليف وكالات معينة بأدوار قيادية مشتركة. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هم قادة مشاركين لهذا المجال المواضيعي بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

## 2. الغرض من مشاورات أصحاب المصلحة وأهدافها المحددة

وقد جرت المشاورة الافتراضية لأصحاب المصلحة في 5 تموز/يوليه 2021، وشارك فيها أكثر من 60 شخصا من جميع أنحاء أفريقيا، من بينهم الشباب والمنظمات التي تقودها النساء والأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات المجتمع المدني المتنوعة. وستنصب نتائج مشاورات أصحاب المصلحة في اجتماع الاستعراض الإقليمي لأفريقيا المزمع عقده في آب/أغسطس 2021، وهي عملية ستسهم في المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة في عام 2022.

ناقشت مشاورات أصحاب المصلحة في 5 يوليو التحديات والفرص لمشاركة أصحاب المصلحة الجديدة في أفريقيا في المجال المواضيعي 2، وصاغت رسائل وتوصيات رئيسية لإبلاغ اجتماع المراجعة القارية واستعرضت على وجه الخصوص الأهداف التالية لهذه اللجنة:

- **الهدف 4:** ضمان حيافة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية
- **الهدف 8:** انقاذ الارواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين
- **الهدف 9:** تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين
- **الهدف 10:** منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية
- **الهدف 11:** إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة
- **الهدف 13:** عدم اللجوء الى احتجاز المهاجرين الا كمالذ اخير والعمل على ايجاد بدائل
- **الهدف 21:** التعاون على تيسير عودة المهاجرين و السماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة ادماجهم ادماجا مستداما.

## 3. ملاحظات افتتاحية

افتتح ممثل اليونسيف لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، الدكتور إدوارد آدي، مشاورات أصحاب المصلحة قائلا إن الاتفاق العالمي للهجرة يتيح فرصة لمعالجة الهجرة على المستوى القاري والإقليمي والوطني، والتركيز على "ما يصلح"، وتوسيع نطاق الممارسات الواعدة مع معالجة نقاط الضعف المنهجية التي عرضت حياة الأطفال المهاجرين للخطر لفترة طويلة جدا. ولاحظت اليونسيف أن الهجرة هي نبض قلب أفريقيا، ومع ذلك هناك حاجة متزايدة إلى ضمان قدرة الرجال والنساء والشباب والأطفال على الانتقال داخل البلدان ومن بلد إلى آخر بطريقة منظمة وأمنة، وليس بسبب الصراعات أو غيرها من الحالات الإنسانية التي تجبرهم

على ذلك. وجرى التشديد على أن الاتفاق العالمي للهجرة يمثل إنجازا كبيرا للأطفال والدول على حد سواء، وأن الأطفال والشباب يوضعون لأول مرة في مركز إدارة الهجرة، وأن الحكومات تزود بأداة عملية للوفاء على نحو أفضل بالتزاماتها القائمة بحماية وتمكين جميع الأطفال، بغض النظر عن مكان منشئهم أو مركزهم.

#### 4. نظرة عامة على عملية مسار الاتفاق العالمي للهجرة وتحديث التطورات الأخيرة

شاركت السيدة مونامي موليك ، من أمانة شبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة ، وهي التي أدارت المشاورات ، العديد من التطورات الرئيسية في بداية الاجتماع:

- يكشف استطلاع للرأي، عم قبل التشاور لجمع معلومات عن مستوى الألفة في عملية آلية التنسيق العالمي، أن هناك معرفة كبيرة بين أصحاب المصلحة.
- إن خطة عمل شبكة الأمم المتحدة للهجرة على المستوى العالمي جارية في نسختها الثانية. ستستمر هذه الخطة الجديدة (2021/2022) حتى مايو عندما يجتمع المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة في مدينة نيويورك. وسلطت الضوء على المجالات المواضيعية الأساسية والمبادئ الشاملة وأبلغت عن حالة عملية مراجعة الاتفاق العالمي للهجرة.
- شددت السيدة موليك على المبادئ التي تم على أساسها عقد المشاورات:
  - الشفافية: توليد دعوة مفتوحة للمشاركة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين وتوفير قناة مفتوحة ومتساوية لتلقي المدخلات.
  - الشمولية: خلق مساحة لأوسع وصول ممكن لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من خلال أشكال مختلفة من المشاركة.
  - التنوع: ضمان الوصول غير التمييزي إلى الجميع ، مع إيلاء اهتمام خاص للأصوات الناقصة التمثيل والمهاجرين في حالات الضعف ؛
  - المشاركة المجدية: توفير الوصول الفعال إلى جميع العمليات التحضيرية والمتابعة في سياق الاستعراض الإقليمي وتشجيع حشد الموارد لتمكين مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين.

#### 5. إعداد المشهد - صوت الشباب المهاجر

**10- وقدم السيد بول موكونا كابييا قصة مقنعة عن تجربته كمهاجر شاب وصل إلى جنوب أفريقيا في عام 2006 قادما من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشرح صعوبة الحصول على التعليم العام دون وثائق وأنه غاب عن معظم مراحل دراسته الابتدائية. وكان الوصول إلى المدارس الخاصة مكلفا للغاية بالنسبة لأسرته. ومع ذلك، تمكن من إكمال دراسته بدعم من منظمات المجتمع المدني بعد التحاقه ببرنامج اللاجئين وفوزه في وقت لاحق بمنحة دراسية منحتة فرصة لإنهاء دراسته الثانوية في مدرسة خاصة. وأوضح معضلة التقدم المستمر بطلب تجديد الوثائق المؤقتة في فترات زمنية قصيرة مما أدى إلى تفويت العديد من الفرص. وأعرب عن أمله في خضم التحديات التي تواجه وجود أناس طبيين وأيدوه لدفع رحلته ، مشيرا إلى أن هذه هي في الواقع روح أوبونتو (فلسفة وممارسة الوحدة ودعم بعضهم البعض). وفي حين أن قصة السيد بول هي قصة المثابرة والأمل، فإنها تعزز التحديات بالوثائق. وهو لا يزال يحمل تصريح لجوء.**

#### 6. مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب، مركز التنسيق الإقليمي لأفريقيا

أبلغ السيد سيدوين فيليكس لودجيوي أنه قاد مشاورات مع 25 مجموعة على الأقل يقودها الشباب وتركز على الشباب في جميع أنحاء القارة في 21 دولة ، لتغذية موقف الشباب والهجرة من خلال مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب. دعت مشاورة الشباب إلى الاستعجال في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة. هناك قلق من أن الهجرة قد تراجعت عن القضايا ذات الأولوية في الوقت الذي تكافح فيه البلدان جائحة الكوفيد 19 وسيؤثر ذلك على تحقيق أهداف التنمية ل 2030 حيث يرتفع خطر ترك المهاجرين وراء الركب. هناك احتمالية لفرصة ضائعة للمهاجرين الشباب لكي يزدهروا ويساهموا بشكل إيجابي في المجتمعات المضيفة لهم. التوثيق هو عائق رئيسي أمام الاستيعاب إلى جانب عدم الثقة والتمييز من الحكومات والفساد الذي يمنع الشباب المهاجرين من الازدهار. هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين مجموعات المجتمع والمؤسسات الحكومية.

#### 7. مناقشات المجموعة - المتحدثون الرئيسيون

السيدة جويل رزق- مستشارة الهجرة الإقليمية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

يقر الميثاق العالمي للهجرة بالالتزام الشامل باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين ويدعم بشكل عام التزامات الدول بموجب القانون الدولي. يختفي المهاجرون عندما يشروعون في رحلات خطيرة عبر البر والبحر، أو عبور المناطق المتضررة من النزاع المسلح أو حالات العنف الأخرى ويجدون أنفسهم رهن الاحتجاز. يموت الكثيرون ولم يتم التعرف عليهم أبدًا فُقدت رفاتهم أو دفنوا في قبور مجهولة. علاوة على ذلك، بدون تحديد الوفيات والتسجيل المناسب لها، تفشل الإحصاءات الوطنية في الإبلاغ بدقة عن العدد الحقيقي للمهاجرين الذين يموتون على طول الطرق وفي المقاصد..

على عكس بعض أهداف الاتفاق العالمي للهجرة الأخرى، لم يكن الهدف 8 حتى الآن موضوع مسار عمل مخصص و / أو عملية متابعة. إلى جانب الطبيعة الحساسة سياسياً للهجرة في كثير من الأحيان، قد يكون هذا قد ساهم في حقيقة أن الخطوات التي تم اتخاذها منذ اعتماد النموذج العالمي للهجرة لتنفيذ هذا الهدف كانت بعيدة عن أن تكون كافية، على الصعيدين العالمي وفي إفريقيا. وينعكس ذلك، في جملة أمور، في التقارير المرئية الطوعية المقدمة من البلدان الأفريقية تحضيراً لعملية الاستعراض الإقليمي في هذه التقارير لا تغطي بشكل كاف التقدم المحرز في الهدف 8. وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأن بعض الأمثلة الواحدة ظهرت إجراءات لمعالجة محنة المهاجرين المفقودين وعائلاتهم في كل من إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم.

**السيد إيدي نغوفو، باحث**

الهجرة ظاهرة صعبة للحكومات والشركاء في القارة الأفريقية. لها أسباب تاريخية وهي ليست فقط داخل إفريقيا ولكنها تصل إلى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. الهجرة مرتبطة بالإرهاب والصراع والحرب، بشكل متزايد من خلال تغير المناخ والأزمات الإنسانية الأخرى. في حين أن معظم المهاجرين لا يزالون عرضة للخطر، فإن النساء والأطفال يتعرضون بشكل أكبر للتجار داخل الحدود وعبرها. إنهم يواجهون العنف، وبسبب انعدام الثقة في الحكومات، لا يستطيع معظمهم الإبلاغ عن هذه الحوادث. يجب معالجة الهجرة غير النظامية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان من خلال الأطر القضائية. تتمتع القارة والعالم بأسره بأساس قانوني للاستفادة من العمل في إطار الاتفاق العالمي للهجرة وتوحيده.

**السيد بوباكور سنكاتيه، عضو مجلس إدارة المجموعة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والشباب**

يجب أن يتغير السرد حول ما يجبر الناس على الانتقال لأن الهجرة ليست مدفوعة بالصراع وحده. لقد دفع تدهور الأراضي الناس من مجتمعاتهم. في حين تم الإشادة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لحربية حركة الأشخاص والبضائع، لا يزال يُنظر إلى إدارة الحدود على أنها رقابة صارمة على الأمن. يميل المهاجرون الذين لا يحملون وثائق إلى استخدام طرق غير آمنة لتجنب المسؤولين الذين يُنظر إليهم على أنهم ينتهكون حقوق الإنسان. يجب تكدير الدول بمسؤوليتها عن حماية الأفراد الذين يسعون للحصول على الأمان أو اللجوء وكذلك ضمان توفير الخدمات الأساسية.

**الدكتور أحمد زانيا بغري، خبير بالمنظمة الدولية للهجرة في شؤون حماية ومساعدة المهاجرين لدى لجنة الاتحاد الإفريقي للشؤون الاجتماعية**

العودة وإعادة القبول الإدماج موضوع حساس بالنسبة للاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء. أكثر من 90 في المائة من الحركات الإفريقية دوليًا تتم بشكل منتظم ولكن الخطاب دائمًا يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين. تم استخدام العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج كأداة للهجرة وقد تسبب ذلك في مشكلة لأنه يجب عدم استخدام العودة وإعادة القبول في نفس السياق مثل أولئك الذين يطلبون اللجوء. بالنسبة للحالات الواضحة التي يتعدى فيها الأشخاص البقاء خارج تأثيراتهم بعد الدخول بشكل قانوني، هناك آليات واضحة لمعالجة ذلك. يجب استكشاف سبل الانتصاف القانونية بشكل خاص لأولئك الذين يدخلون البلدان بشكل غير نظامي ولكنهم يرغبون في العودة إلى الوطن مما يسهل الوصول إلى المحاكم وكذلك التعرف على المخاطر المتنوعة التي يمثلها المهاجرون (على سبيل المثال، قابلية التأثر بالمناخ). هناك أيضًا قيود قانونية حول التوثيق حتى بالنسبة لأولئك الذين تم استيعابهم في الوضع الإنساني والتي تسمح للمهاجرين بالعمل ولكن هذه الوثائق قد تنتهي صلاحيتها وتعرض المهاجرين للتهديدات. يجب توفير السبل القانونية لتسهيل الإجراءات القانونية الواجبة لطلبات اللجوء ويجب البحث عن سبل انتصاف فعالة بدلاً من استخدام الاحتجاز كتكتيك قسري لإجبار الناس على العودة إلى ديارهم. نظرًا لأن قضية "الإعادة" صعبة بالنسبة لمعظم البلدان ومبدأ عدم الإعادة القسرية، فهناك إخراج لعملية اللجوء مما يمنع العديد من الأفارقة من السفر إلى أوروبا. تُظهر الممارسات الأخيرة مذكورة تفاهم يتم توقيعها بين الدول الأوروبية والدول الأفريقية لنقل الأفارقة من الحدود الأوروبية إلى دولة أفريقية لمعالجة الأوراق (وقد ظهر هذا بعد مناقشة فكرة "منصات الإنزال"). يجب احترام مسؤولية الدولة عن الحماية فيما يتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية والقانون الدولي.

## 8. أعمال الفريق/ردود الفعل العامة على نتائج المجموعة

وناقشت جلسات الفريق التحديات والفرص المتاحة لتنفيذ الأهداف في المجال المواضيعي 2. وكان المشاركون نشطين جدا تحت قيادة:

- السيدة سنانجا فايت شيلوبولا (اليونيسيف) والسيد فلوريان فون كونينغ (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) - المجموعة 1 (الهدف 4 و 8)
- السيدة أنليزا باوتشيولو (المكتب) - المجموعة 2 (الهدف 9 و 10 و 11)
- السيدة هبة عبد اللطيف (المنظمة الدولية للهجرة) والسيد بيليتي بيرارا (اليونيسيف) - المجموعة 3 (الهدف 13، 21)

وفي المناقشات العامة التي أعقبت عمل الفريق، أطلع السيد دياكييتي مامادي، المستشار الخاص لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يشرف على الشؤون الأمنية والإنسانية في سياقات هشة، على المناقشة المكثفة التي جرت مؤخرا مع الدول الأعضاء حيث تم الاعتراف بأن التنقل البشري والهجرة يؤثران تأثيرا عميقا على أهداف التنمية المستدامة. ويجب التأكيد على بعد التهديدات الصحية بالنسبة للفئات الضعيفة - النساء والأطفال، والمثليات و المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية، والأشخاص ضحايا الاتجار، والأشخاص الذين نجوا من العنف الجنسي، وما إلى ذلك. وشدد كذلك على دور المجتمعات المحلية في الاستجابة للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن تعزيز البيانات سيساعد على تعزيز نظم الحماية.

وتحدث مشاركون آخرون عن قضايا البحث عن المفقودين، ومعضلات الهوية القانونية، وانعدام المساءلة من جانب الدول الأعضاء، والعنف/استغلال المهاجرين في العمل، والمشاركة المجتمعية، وعدم الثقة في المسؤولين الحكوميين، والعزلة عن الأسر أثناء الاحتجاز، والتعاون عبر الوطني، وعدم تنفيذ أطر السياسات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والصعوبات في إدماج المجتمعات المحلية، والفساد، والاستجابة القطاعية المفككة للهجرة. ولمزيد من التفصيل، يتم توحيد التحديات والتوصيات المبينة أدناه من جميع المتحدثين في الملاحظات الافتتاحية، وأصوات الشباب، والخطب الرئيسية لجلسات المجموعات، وتقارير مناقشات الفريق، والجلسة العامة/ردود الفعل على مناقشات الفريق: -

## 9. التحديات

- يواجه المهاجرون انتهاكات متنوعة لحقوق الإنسان تشمل العنف الذي تتعرض له قوات الأمن، والاحتجاز، والابتزاز والفساد (وغالبا من الموظفين العموميين)، والاتجار بالبشر، والموت، والانفصال عن الأسر.
- لا يزال التوثيق القانوني للمهاجرين يشكل تحديا رئيسيا يعرض المهاجرين لمخاطر متعددة وانتهاكات لحقوق الإنسان - حرمانهم من الحصول على الخدمات العامة (الصحة والتعليم والحماية والفرص الاقتصادية والإمانيّة). وحتى في الحالات التي يتم فيها توثيق المهاجرين بشكل صحيح، فإن فترات التأخير/الانتظار الطويلة للوصول إلى الوثائق القانونية طويلة جدا لدرجة أن المهاجرين يعيشون في طي النسيان. أسعار الوثائق يمكن أيضا أن تكون باهظة.
- تنفيذ سياسة الهجرة الجزأة وغير المتماسكة على المستوى القطري والإقليمي (الجماعات الاقتصادية الإقليمية) والمستوى القاري. وهناك انفصال في كيفية تعامل البلدان مع الهجرة وبالكاد تتصل بالمسؤولين في بلدان المنشأ. وفي بعض الحالات، انهار القانون والنظام حيث يفر الناس مما يترك المهاجرين دون إمكانية للتحقق. وفي مناطق مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا التي تقدم حجة جيدة لحرية تنقل الأشخاص والبضائع، لا تزال هناك تحديات كثيرة أبلغ عنها على الصعيد القطري حيث لا يزال مسؤولو إدارة الحدود يمنعون دخول المهاجرين (ولا سيما أولئك الذين لا يحملون وثائق).
- عدم المساءلة أمام الأطر الدولية على مستوى الدول - أشار المشاركون إلى حالات معروفة علنا للمهاجرين الذين يواجهون اعتداءات كراهية الأجانب التي تنتهي بالموت، والإصابات التي تهدد حياتهم، والاحتجاز غير القانوني، ولكن لا يتخذ أي إجراء بشأن مساءلة الدولة.
- ينتشر الفساد في مؤسسات إدارة الحدود.
- دفعت اللجنة المعنية بالهجرة والتنمية قضايا الهجرة إلى الواجهة بينما تركز الدول على معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء.
- نقص البيانات المصنفة لا يزال جمع البيانات يمثل تحديًا لتعزيز أنظمة الحماية. ينتمي المهاجرون بالفعل إلى مجموعة معرضة للخطر، ومع ذلك يوجد ضمن هذه المجموعة الأطفال، والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية والخناثي، والعاملون بالجنس، والمتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية. إن نقص البيانات يعني أن الاستهداف المناسب للدعم، لا سيما الاحتياجات الصحية العاجلة، يقع من خلال الثغرات.
- محدودية/عدم الاعتراف بدوافع الهجرة الأوسع نطاقا خارج نطاق النزاع، فضلا عن توسيع نطاق فهم الأشخاص المفقودين خارج البحر.
- لا يثق المهاجرون في أن تعالج الحكومات شواغلهم المتعلقة بالهجرة على نحو إيجابي، وبالتالي فإنهم يميلون إلى الاختفاء في المجتمعات المحلية دون تسجيل أنفسهم وتعريض أنفسهم لسلوكيات عالية الخطورة.

- **يجرم المهاجرون الذين لا تتوفر لديهم وثائق قانونية والذين يختارون العودة، ويرسلون إلى مراكز الاحتجاز وينتهكون على مستويات عديدة. ويجب على الدول أن تجد طريقة للاتصال بهذه الحالات وأن تيسر العودة الآمنة والمنظمة، وأن تقيم اتصالات في بيوت المنشأ، وتقدر حسن الأحوال لمن يرغبون في العودة إلى ديارهم.**
- **وتعقب المسؤولين أمر معقد لأن المجتمعات المحلية لا تتق في المسؤول الحكومي. يمكن أن يكون استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التتبع غير مؤات لبعض المهاجرين.**
- **معظم التحديات التي تم إبرازها أعلاه يتم تناولها أيضاً في الاتفاق العالمي للهجرة وأطر السياسات الدولية الأخرى التي وقعت عليها الدول الأعضاء ولكنها بعيدة عن التنفيذ.**

## 10. التوصيات

- **الحاجة الملحة للانتقال إلى تنفيذ الاتفاق الدولي للهجرة وغيره من الأطر الدولية (اجندا2063، اتفاقية حقوق الطفل، القانون الإنساني الدولي، بروتوكول باليرمو) التي تهدف إلى تناول تحديات الهجرة. وكمثال على ذلك، وعلى وجه الخصوص الهدف 8 من الاتفاق العالمي للهجرة، تعهدت الدول الموقعة بالتزامات ملموسة وحددت إجراءات لإنقاذ الأرواح، وتحديد المهاجرين الذين لقوا حتفهم أو فقدوا، وتيسير التواصل مع أسرهم، بما في ذلك من خلال إقامة جهود دولية منسقة بشأن المهاجرين المفقودين.**
- **حشد الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في أفريقيا والاستفادة من هذا الزخم لمعالجة القضايا المتعلقة بالهجرة في أفريقيا. ويوفر الاتفاق أدوات لمعالجة مختلف المسائل المتصلة بالهجرة.**
- **مواصلة الدعوة إلى اعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة. وتوفر خطة العمل هذه خارطة طريق واضحة بشأن آلية متابعة واستعراض الاتفاق في أفريقيا، كما حددت الأولويات المتفق عليها لتعبئة الموارد من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الأوروبية على تنفيذ الاتفاق.**
- **مواصلة سياسات الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي مع الالتزامات تجاه الأطفال في اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي، وهي التزامات تنعكس الآن أيضاً في آلية التنسيق العالمي.**
- **معالجة الهجرة باعتبارها قضية عابرة للحدود تحتاج إلى تعاون عبر البلدان. وكمثال على ذلك، ينبغي اعتبار التعاون الثنائي نقطة انطلاق هامة نحو تحقيق التعاون الإقليمي بشأن توضيح مصير المهاجرين المفقودين وأماكن وجودهم. ويمكن للدول أن تتعاون وتتبادل المعلومات عبر الحدود من خلال القنوات الفصليّة أو التعاون المباشر بين المؤسسات ذات الصلة (مثل معاهد الطب الشرعي).**
- **وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ولا سيما تلك التي تربط بين الجهات الفاعلة في مجال السياسات والمجتمعات المحلية، مهمة في أي محاولة للتصدي لتحديات الهجرة في أفريقيا.**
- **ويجب أن تتجاوز إدارة الحدود نطاق الأمن وأن تشمل الاعتبارات الإنسانية للعدالة الجنائية القائمة على الحقوق من خلال الربط بإدارات أخرى داخل الحكومات (مثل إدارات التعاون الدولي/الشؤون الإنسانية، والقضاء). النظر في نقاط الخدمات في طرق الهجرة/نقاط الحدود للمهاجرين للحصول على الخدمات (الصحة والدعم النفسي والاجتماعي والغذاء والحصول على معلومات حول إضفاء الشرعية على عمليات اللجوء - تم تقديم أمثلة جيدة من قبل الصليب الأحمر).**
- **الاستفادة من الإمكانات الكبيرة التي يمكن أن تضطلع بها هيئات حقوق الإنسان الأفريقية، ولا سيما اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بدور رائد في توعية وتعبئة الدول الأفريقية بشأن الهجرة. وبالمثل، يمكن أن تكون الجماعات الاقتصادية الإقليمية جهات فاعلة رئيسية في تيسير تعاون أكبر وأكثر فعالية فيما بين أعضائها.**
- **تعزيز تدابير المساءلة على مستوى الدولة وإعطاء الأولوية للعدالة الجنائية حيث يوجد تجاهل صارخ للاتفاقيات الدولية. الانتقال إلى تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة والاتجار (على سبيل المثال، إطار جماعة شرق أفريقيا بشأن الاتجار الذي تمت صياغته في عام 2016 بعيد عن التنفيذ). محاربة الفساد المنهجي وتجاهل المقاربات القائمة على حقوق الإنسان لقضايا الهجرة التي تفيد التقارير بأنها منتشرة (تم تقديم أمثلة من قبل المشاركين واستشهدت بالعديد من الحالات التي توجد فيها انتهاكات واضحة للقانون الدولي).**
- **تواجه عملية تجهيز الوثائق للمهاجرين تأخيرات طويلة وتعرض المهاجرين لأوجه ضعف - مما يستبعدهم من الحصول على الخدمات الأساسية في مجالات الاجتماعية والتعليم والصحة. ويجب على الحكومات أن تعترف بأن هذه مسألة تتعلق بحقوق الإنسان تعرض المهاجرين لمخاطر تشمل الابتزاز والفساد والحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية التي يمكن أن تهدد حياتهم في بعض الحالات.**
- **يجب على المنظمات المانحة أن تشارك الحكومات في التصدي للتحديات التي يواجهها المهاجرون.**
- **إشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك التوعية بحقوق الإنسان، أمر هام في معالجة قضايا الهجرة لضمان حماية المهاجرين، والحصول على الخدمات، ودعم تعقب المهاجرين عند الحاجة. وهذا يتطلب تمويلاً أفضل للمنظمات العاملة على تعزيز الوعي المجتمعي.**

- دعم الأطفال والشباب المهاجرين لإعادة الاندماج في المجتمعات الأصلية من خلال إدارة الحالات والدعم النفسي والاجتماعي ونظم الرصد طويلة الأجل.
- **الشراكة مع الأطفال والشباب المهاجرين على المستوى المحلي/المجتمعي** – ولا تنتظر إليهم فقط من خلال عدسة الضعف. ويجب أن يحصل الأطفال والشباب الذين ينتقلون بالفعل على الخدمات اللازمة لتحقيق إنجازاتهم الإنمائية بغض النظر عن الظروف التي يجدون أنفسهم فيها.
- وينبغي للدول أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لمنع حالات المهاجرين المفقودين وحلها وتقديم إجابات لأسرهم، بما يتماشى مع التزاماتها والتزاماتها الدولية.
- **تحسين نظم جمع البيانات الوطنية** من أجل استيعاب الفئات الضعيفة وضمان تعميم توفير الخدمات الصحية لفئات محددة (مثل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية) على الصعيد الوطني.
- **توسيع نطاق فهم وإقرار دوافع الهجرة إلى ما بعد الصراع.** ومن بين الدوافع المتزايدة للهجرة تغير المناخ وتدهور هو الفقر ومحدودية فرص الحصول على الفرص الاقتصادية.
- **تعزيز بدائل الاحتجاز** مثل مراكز الاستقبال والرعاية. الاستثمار في نظم الاستقبال والرعاية التي تحمي جميع الأطفال والأسر المهاجرة دون الحاجة إلى اللجوء إلى الاحتجاز. ويجب أن تنتظر الاستثمارات في الموارد المالية والبشرية، والمرافق التي ترقى إلى المعايير، وتوفير الخدمات، وإدارة الحالات. العمل مع مجتمعات العائدين لدعم إعادة الإدماج المستدامة (استناداً إلى بعض الأمثلة التي تقدمها المعلومات المشتركة والمنظمة والأسرع للمهاجرين لتسهيل اتخاذ قراراتهم، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي أثناء الاحتجاز، وتعزيز جمع البيانات والاتصال عبر الحدود الوطنية مع المحاكم).

## استنتاج

وفي ختام المشاورة، كررت السيدة فومزا ماكندي من المنظمة الدولية للهجرة الشواغل والفرص بالاطلاع على مسائل من بينها:

- أبرزت المشاورة ضرورة بذل تلك الجهود المتضافرة لحماية المهاجرين؛ وينبغي أن تكون هناك حاجة إلى مكافحة المهاجرين؛ وينبغي أن تكون هناك حاجة إلى مكافحة المهاجرين؛ وينبغي أن تكون هناك حاجة إلى مكافحة الأرواح ومساعدة المهاجرين المفقودين وأسرهم؛ مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ إنهاء الاحتجاز لأسباب تتعلق بالهجرة؛ تعزيز العودة الآمنة والكرامة وإعادة الإدماج المستدام. وناقش على نطاق واسع الحصول على الهوية القانونية وإثبات الوثائق كجواز سفر للحماية.
- تم إبراز الصلة بين إنفاذ القانون وحماية المهاجرين وحقوق الإنسان على نطاق واسع.
- يشمل أصحاب المصلحة في GCM مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من بينهم المهاجرون أنفسهم مثل بول كابييا، وأصوات الشباب مثل سدون فليكس لودجي، وتلعب منظمات الشتات والأوساط الأكاديمية والقطاعات الخاصة والبرلمانين والجهات الفاعلة الأخرى جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء أ أدواراً رئيسية في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال الدعوة، وضمان وصول المهاجرين إلى الوثائق والهوية القانونية؛ دعم تنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين وتعزيز الوقاية والاستجابة للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- وأعربت السيدة فومزا عن تفاؤلها بأن تؤدي توصيات هذه المشاورة إلى إثراء المناقشات في اجتماع استعراض منطقة أفريقيا في آب/أغسطس.

المرفق - جدول الأعمال

| الميسر   | جلسة   | الوقت (أكل)                  |
|--|--|------------------------------|
| السيدة مونامي موليك، أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة                                  | بداية الندوة   | 11:00 ص                      |
| الدكتور إدوارد آداي، ممثل اليونسيف في الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا | ملاحظات ترحيبية  | 11.00 صباحا<br>- 11.10 صباحا |
| السيدة مونامي موليك، أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة                                  | نظرة عامة على مسار الاتفاق العالمي للهجرة، واستكمال التطورات الأخيرة، وإدخال أهداف المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين | 11.10 صباحا<br>- 11.20 صباحا |

| الميسر  | جلسة  | الوقت (أكل)                     |
|---|---|---------------------------------|
| السيد بول موكونا كايبا<br>السيد سيدوين فيليكس م. ليودجي، مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية للأطفال والشباب  | خطاب الشباب المهاجر/تحديد نبرة اليوم<br>مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب  | 11.20 صباحا<br>-<br>11.35 صباحا |
| السيدة شارلوت أنا كامبو،<br>مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  | تقديم المجموعات (لكل منها لمناقشة الإنجازات والتحديات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة والإجراءات المقترحة)  | 11:35 صباحا<br>-<br>11:40 صباحا |
| يديرها<br>المجموعة الأولى: السيدة نسانجيا فايت شيلوبولا،<br>اليونيسيف والسيد فلوريان فون كونينغ<br>المجموعة 2: السيدة أناليزا باولو، موظفة منع الجريمة والعدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غرب ووسط أفريقيا<br>المجموعة الثالثة: السيدة هبة عبد اللطيف (المنظمة الدولية للهجرة) والسيد بيليتي بيرارا (اليونيسيف) | المتحدثون الرئيسيون: (10 دقائق لكل منهم)<br>1. السيدة جويل رزق، المستشار الإقليمي لشؤون الهجرة في أفريقيا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر<br>2. السيد بوباكور سينغاته، عضو مجلس إدارة هيئة الأمم المتحدة للمراجعة<br>3. الدكتور أحمد زينية بغري، مدير مؤسسة المأوى والدعم للمهاجرين<br>مناقشات جماعية (1h)  | 11.40 صباحا<br>-<br>13.10       |
|   | <b>المجموعة الأولى</b><br><b>(الهدف 4)</b> ضمان حياة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية<br><b>(الهدف 8)</b> انقاذ الارواح و تنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين<br><b>المجموعة الثانية</b><br><b>(الهدف 9)</b> : تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين و <b>(الهدف 10)</b> منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية و <b>(الهدف 11)</b> إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة<br><b>المجموعة الثالثة</b><br><b>(الهدف 13)</b> استخدام احتجاز المهاجرين فقط كإجراء أخير والعمل من أجل إيجاد بدائل<br><b>(الهدف 21)</b> التعاون على تيسير عودة المهاجرين و السماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، و كذلك إعادة ادماجهم ادماجا مستداما |                                 |
| مقررو المجموعات المعينون (10 دقائق لكل منهم)  | ردود الفعل من الجلسات التي عقدت في الجلسة العامة  | -13:10<br>13.40                 |
| 10 - أدار الجلسة العامة ما يلي:<br>السيدة ثاندي موابي فيادسن، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر   | مناقشات عامة  | -13.40<br>14.30                 |

| الميسر                                       | جلسة                            | الوقت (أكل)     |
|--|---------------------------------|-----------------|
| السيدة فومزا مانكندي، المنظمة الدولية للهجرة | ملخص وإغلاق الندوة عبر الإنترنت | -14.30<br>14.45 |

ينتهي\*\*\*